عراق ما بعد الانتخابات.. مأزق أم انفراج؟!

بقلم/ رياض ابو ملحم

□ أيا يكن الموقف من الانتخابات التشريعية العراقية ونتائجها، فمن المسلَّم به لدى مختلف المحللين انه لا بد ان يتم التأسيس عليها لبناء الوضع الجديد في العراق، في المرحلة القريبة المقبلة على الأقل، ولكن من دون أن تكون النتائج الرقمية للانتخابات، وحدها وفي حد ذاتها، هي المقياس الوحيد لإرساء الأسس التي سيبنى عليها عراق المستقبل. فعلى الرغم من أهمية هذا الحدث في حياة العراقيين، الا انه من غير الممكن تجاهل النواقص والثغرات التي انطوت عليها العملية الانتخابية، تحت تأثير الضغوط الأمنية، من جهة، وعدم مشاركة شريحة واسعة من المواطنين في الانتخابات، من جهة ثانية.

ومن المؤكد ان اجراء الانتخابات في ظل الاحتلال الأميركي سيظل يشكل انتقاصا من سلامتها، وان كان الكثيرون يعتبرون، بل يؤمنون بهدف، ان اقبالهم على صناديق الاقتراع، برغم الاخطار الأمنية المحدقة، انما هو تعبير عن الرغبة في استعادة السيادة العراقية والعودة للامساك بزمام المبادرة، مع ما يعنيه ذلك من بدء مرحلة العد العكسي للتخلص من الاحتلال الأميركي وازالة آثاره البغيضة.

وبهذا المعنى، فان المشاركة في الانتخابات في رأي هؤلاء، انما هي اقتراع على انهاء الاحتلال، بقدر ما تنطوي على تأكيد للذات الوطنية ولحرية اتخاذ القرار. ومن هذا المنطلق، يتعيّن التوقف طويلا عند التناقضات الجوهرية التي تباعد بين أهداف الاحتلال الأميركي واهداف العراقيين، برغم التقاء مصلحة الطرفين عند نقطة اجراء الانتخابات باعتبارها الممر الضروري الذي ينبغي عبوره للانتقال الى المرحلة التالية.

فبالنسبة للجانب الأميركي، بات من الواضح ان ما يشغله في الوقت الحاضر هو التخفيف من الضغوط الشديدة التي يتعرض لها، سواء في شقيها الأمني والسياسي، أو في شقها المادي، أي ما يتعلق بالالتزامات المالية التي تتضاعف باستمرار. ومع ان الادارة الأميركية الجديدة تتجنب الاعلان عن حقيقة نواياها فيما يخص مستقبل الاحتلال الاميركي للعراق، لكن المحللين يتفقون على أن مجمل التطورات الراهنة، بما في ذلك تشكيل جمعية وطنية عراقية منتخبة، سينعكس بالتأكيد على حسابات البيت الابيض العراقية، وعلى خططه الشرق أوسطية في صورة عامة.

فقد فشلت حتى الآن نظرية «الدومينو» التي كانت القاعدة الرئيسية لمشروع المحافظين الجدد الرامي الى احداث تغييرات جذرية في أنظمة دول الشرق الأوسط، ابتداء بغزو العراق، وذلك بسبب غرق الاحتلال الاميركي في المستنقع العراقي وعدم قدرته على تحقيق الأهداف المعلنة لادارة الرئيس جورج بوش.

خطط البيت الأبيض

وفقا للاعلانات الصادرة عن البيت الابيض فان الادارة الأميركية ستركز اهتمامها على تكثيف وتسريع عمليات تدريب القوات العراقية الجديدة من حرس وطني وشرطة وعناصر أمنية تنتمي الى مختلف الاجهزة، على أمل أن يؤدي ذلك الى مزيد من الاعتماد على القوات العراقية في حفظ الأمن والتصدي للقوى المضادة على تعدد انتماءاتها.

ولكن فضلا عن انه من غير المتوقع ان تتم هذه العملية بسرعة، من الناحية الفنية على الأقل، فان هناك من يرى ان الادارة الأميركية لا تضع في اعتبارها خروجا سريعا من العراق، وهي كانت أعلنت انها ستحتفظ في العراق بنحو ١٢٠ ألف جندي حتى نهاية عام ٢٠٠٦، كذلك اعلن الرئيس بوش ان القوات الأميركية ستنسحب من العراق اذا طلبت منها الحكومة العراقية ذلك. لكنه في الوقت ذاته استبعد مثل هذا الاحتمال.

ان ما تريده الادارة الأميركية في واقع الأمر هو اقامة عدة قواعد عسكرية ثابتة ودائمة في عدد من المناطق العراقية، وذلك بحجة حماية العراق من أي تهديد خارجي. وهذه الصيغة تحقق لقوات الاحتلال بقاء مديدا، كما تجنبها المواجهات اليومية والمباشرة مع القوى المعادية التي تستهدفها، الامر الذي يضع مسؤولية الأمن الداخلي على عاتق القوات العراقية وحدها، بينما تكتفي القوات الأميركية المرابطة في قواعدها بتقديم المساعدة لها، عند الحاجة.

ان هذه الخطط، في حال تنفيذها، تمكن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) من تخفيض عدد قواتها في العراق من ١٥٠ الفا حاليا، الى ما دون الاربعين الفا، وسيستتبع ذلك انخفاض نفقات هذه القوات التي تقدر حاليا بنحو ٧،٤ مليارات يوميا.

وكان البيت الابيض اعلن انه سيطلب من الكونغرس الموافقة على تخصيص مبلغ اضافي لعمليات العراق قدره ٨٠ مليار دولار، منها ٧٥ مليارا لتمويل العمليات العسكرية. ويضاف هذا المبلغ الى ٧٥ مليار دولار اجازها الكونغرس في مايو ٢٠٠٣، ثم ٨٧ مليار دولار اجيزت في اكتوبر ٢٠٠٣ وكذلك موازنة اضافية قدرها ٢٥ مليار دولار أجيزت في يوليو ٢٠٠٤، وكما يشير المعلق الأميركي توماس فريدمان فإن «موازناتنا العسكرية استنفدت عن آخرها».

مأزق متعدد الوجوه

ويُستدل من ذلك كله ان الادارة الأميركية تواجه مأزقا متعدد الوجوه والأبعاد. فخسائر قواتها في العراق تزداد على نحو واضح وبوتيرة عالية. كما بات من الصعب عليها طلب المزيد من الاعتمادات المالية لتغطية نفقات هذا العدد الكبير من القوات وهذا الحجم من العمليات العسكرية.

ومن الناحية السياسية اصبح الرأي العام الأميركي أكثر وضوحا في تعبيره عن رفض سياسة ادارته في العراق، وعن قلقه من تطور المواجهات اليومية التي تخوضها القوات الأميركية. فقد تكبدت هذه القوات خسائر كبيرة في الآونة الأخيرة، ابرزها اسقاط طائرة نقل عسكرية ومقتل أكثر من ثلاثين جنديا كانوا على متنها.

واذا اضيف الى ذلك حادث اسقاط طائرة النقل العسكرية البريطانية «سي ١٣٠» بصاروخ ومقتل الجنود الذين كانوا على متنها ويزيد عددهم على عشرة (ذكرت الصحف البريطانية انهم من القوات الخاصة)تبرز معطيات جديدة مفادها ان المقاومة العراقية تطور وسائلها القتالية، بما يجعل عملياتها العسكرية أكثر تأثيرا وايلاما. ويشكل هذا التطور النوعي سببا اضافيا لحمل قوات الاحتلال على الانكفاء وتقييد حركتها، لا سيما داخل المدن الرئيسية، وهو ما تدعو اليه اطراف عديدة.

لهذا فان الادارة الأميركية تحتاج الى احداث تغيير جوهري في قواعد «اللعبة الدموية» في العراق، من دون ان تضطر الى سحب قواتها فورا، ذلك ان هذا الخيار «الأخير» يتعذر تنفيذه في الوقت الحاضر لأسباب اميركية وعراقية في آن معا.

ان مسارعة الرئيس جورج بوش الى اظهار ابتهاجه باجراء الانتخابات العراقية يعكس في حقيقة الأمر قلقه الدفين وتوقه الى تقديم انجاز ما يبرر به امام الاميركيين الخسائر الضخمة التي حدثت حتى الآن. فالرهان على الانتخابات هو في الوقت ذاته رهان على احتمال الخروج من أتون المواجهات اليومية القاتلة الى وضع تستطيع فيه قوات الاحتلال الصمود الى المدى الزمني الذي تتمكن خلاله الادارة الأميركية من تحقيق بعض اهدافها السياسية، بعد ان فاتها تحقيق كامل هذه الاهداف.

هموم ما بعد الانتخابات

عراقياً، حيث يتشكل الجانب الآخر من صورة الموقف، تبرز هموم من نوع اخر، لعل اخطرها وأكثرها مدعاة للقلق هو الخوف على وحدة العراق، شعبا وارضا. فالتركيز المتزايد على خيار الفيدرالية يكاد يتحول، مع الوقت وفي ضوء مصالح شخصية طارئة، من احدى صيغ اللامركزية التي تحقق المزيد من الاستقرار، وفق تجارب دول عديدة في العالم، الى دعوات ساخرة للتجزئة، وهو ما قد يحقق أحد أهداف مخططي غزو العراق في نهاية المطاف.

ان امتناع شريحة واسعة من العراقيين عن المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية ومجالس المحافظات، لابد ان ينعكس على نتائج هذه الانتخابات وعلى الوضع الدستوري الذي سينشأ عنها. ومن المتفق عليه ان اعداد الدستور العراقي الدائم هو ابرز محطات المرحلة التي ستعقب الانتخابات. فهذا الدستور سيحدد هوية العراق الحقيقية ويرسم صورته المستقبلية، انطلاقا من التجربة السياسية الجديدة التي يخوضها العراقيون لأول مرة على هذا النحو المباشر.

والى ذلك، فان هذا الدستور سيضع الاسس الثابتة لوحدة مكونات الشعب العراقي واحترام خصوصياتها وضمان مصالحها، وهو امر في غاية الأهمية بالنسبة لتحقيق الاستقرار المطلوب في اطار وطن واحد موحد قادر على مقاومة مختلف الدعوات التي تهدف الى تجزئته والنيل من هويته العربية الأصيلة.

ولابد من القول ان الشرط الاساسي لتحقيق ذلك كله هو بناء مؤسسات دستورية ديمقراطية حقيقية فاعلة، بحيث تشكل الضمان الرئيسي لمنع أية انحرافات قد تهدد الصيغ التي يجري التوافق عليها في المستقبل. ومن المؤكد أن الدستور هو قاعدة التوافق المطلوب، ومن هنا تتجلى أهمية هذه الخطوة في بناء عراق المستقبل.

واذا كانت بعض الثغرات التي انطوت عليها العملية الانتخابية، وفي مقدمتها عدم وجود تمثيل شعبي شامل بسبب امتناع شريحة واسعة عن المشاركة في الانتخابات، اثارت علامات استفهام مقلقة حول مستقبل الوحدة الوطنية العراقية، الا ان الدعوات التي تنطلق من مختلف الاطراف لتجاوز هذه الاشكالية «العابرة» في الترتيبات الدستورية اللاحقة تشير بوضوح الى مدى الوعي بحقيقة المشكلة الراهنة وضرورة معالجتها بسرعة.

وفي الواقع، فان هذا يتطلب الدخول فورا في حوار وطني شامل، من الضروري ان تظل ادارة الاحتلال بعيدة عنه ولا تمارس أي ضغوط على أي من اطرافه. واذا كانت ثمة من يعتبر الخيار الانتخابي فرصة لوضع آلية للتخلص من الاحتلال الأميركي، فسيجد هذه الفرصة بالاسراع في بناء المؤسسات الدستورية وتمكين هذه المؤسسات من العمل بقوة بعيدا عن المصالح الفئوية او محاولة تمثل تجارب في الحكم قد لا تناسب الشعب العراقي ولا تنسجم مع خصوصياته.

الموقف من الاحتلال الأميركي

على أن الأمر الآخر الاساسي الذي سيطلب من الحكم الجديد تحديد الموقف منه، هو وجود الاحتلال الأميركي، سواء بحجمه الحالي وترتيبات انتشاره الراهنة، او فيما يتعلق باحتمال اقامة قواعد عسكرية اميركية ثابتة في العراق. فضلا عما يمكن ان يتسبب به هذا الوجود من مشاكل مع دول الجوار، ومن استثارة لمصادر العنف التي تجد في استمرار الوجود العسكري الأميركي الدائم مبررا وطنيا لمواصلة عمليات المقاومة، كما هو الحال في الوقت الحاضر.

ان الانتخابات التشريعية التي شهدها العراق وكل ما سينشأ عنها من اختيار مجلس رئاسي جديد وحكومة جديدة واعداد دستور دائم، انما تشكل في مجملها مرحلة انتقالية يفترض ان تعقبها مرحلة استقرار كاملة وشاملة تنشأ عن انتخابات تشريعية جديدة في نهاية العام الجاري. ومن المؤكد ان نجاح هذا التحول يتوقف على مدى انجاز استحقاقات ما بعد الانتخابات بالسرعة المطلوبة، وضمن التصورات التي تطمح الى ابقاء العراق وطناً موحدا تتحقق فيه المساواة بين جميع ابنائه، ويسوده نظام ديمقراطي مؤسساتي حديث.

فالعراق، الغني بتراثه وحضارته وتقدمه العلمي، فضلا عن ثرواته الطبيعية العظيمة، يجب أن يتحول الى ركيزة أساسية من ركائز استقرار المنطقة. بيد أن هذا الهدف لا يمكن بلوغه من دون وقف التدخل الأجنبي فيه. فهل الادارة الأميركية تريد فعلا مثل هذا المستقبل المشرق للعراق؟!

- كاتب لبناني - باريس

البراغماتية الفلسطينية.. ومسألة «الهدنة»

بقلم / علي بدوان ○

□ كان من الطبيعي أن نشهد المزيد من ردود الفعل الفلسطينية على الخرق الإسرائيلي المتكرر للهدنة الأولى التي انهارت بعد فترة قصيرة من التوصل اليها منتصف العام ٢٠٠٣، وكان من المتوقع أن تتولى الأجنحة العسكرية الفدائية لحركتي الجهاد وحماس وكتائب الأقصى العودة لتنفيذ عدد من العمليات الموضعية على قاعدة «اختراق مقابل اختراق». فحكومة شارون وطاقمه الأمني والعسكري لم يخفيا في حينها، الرغبة الإسرائيلية الشديدة لالتقاط الفرصة، واعادة تفجير الأوضاع من جديد داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل انشداد الوضع الدولي تجاه الملف العراقي.

وأضافت مسألة المحاصرين من كتائب الأقصى داخل مقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله (كمال غنام، محمد الشيخ، مؤنس ريماوي، محمود حلبي) أزمة جديدة إلى الملف التفاوضي الفلسطيني ـ الإسرائيلي المليء أصلاً بالملفات المعقدة، خصوصاً وأن الأزمة المشار اليها مثلت عنصر تفجير أساسي في نسف الهدنة الأولى.

وفي الواقع العملي، فقد باتت كتائب الأقصى ـ الجناح الفدائي المسلح لحركة فتح وغيرها من الأجنحة العسكرية التي برزت منذ بداية الانتفاضة في مواجهة بنود خطة «خارطة الطريق» الأميركية، الأمر الذي يطرح إشكاليات جدية متعددة أمام السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس في آن واحد. وقد تكون الخطوات الأصعب ـ التي تعتبر بمثابة الاقتراب من النار اللاسعة ـ هي محاولة تفكيك وتجريد كتائب الأقصى من سلاحها، وهي التي أصبحت عملياً مجموعات فدائية موقعية في المدن والأحياء والمخيمات وخارج سيطرة أي من الجهات المختلفة ذات النفوذ في السلطة الفلسطينية.

إن كتائب شهداء الأقصى كانت تحولاً داخل حركة فتح، وواحدة من أبرز المخاضات السياسية التي تعرضت لها فتح منذ انطلاقها قبل ما يقرب من ٣٧ عاما. فالكتائب قبل أن تكون جناحاً عسكرياً عبرت عن حالة الغضب والاحتقان التي ترسبت لدى القاعدة الشعبية لحركة فتح جراء تداعيات وهشاشة «العملية السلمية» اللامتوازنة أولاً ونتيجة للفساد والجمود المسيطرين على السلطة الفلسطينية وقادة الصف الأول لحركة فتح ثانياً.

فقد تعاظمت حالة الغضب عند قادة وكوادر الصف الثاني الذين تحملوا عبء مسيرة وقيادة الانتفاضة الأولى، وتعرض هؤلاء القادة الميدانيون من أبناء الداخل الفلسطيني خصوصاً اللاجئين منهم في قطاع غزة والضفة الغربية للتهميش بعد عودة قيادة الخارج إلى الداخل في يوليو ١٩٩٤، فيما كانوا هم الأكثر التصاقا وقربا من القاعدة العريضة للشعب الفلسطيني.

ومع أن النقاش مازال متواصلاً بين فريق صقور الحركة الفتحاوية الذي يؤيد بقاء كتائب الأقصى وعموم الأجنحة الفدائية لمختلف القوى والفصائل على حالها كذراع للمقاومة الفلسطينية وبين الحمائم الذين يرون ثمة عقلانية لتجميد وإنهاء العمل المسلح في صفوف الانتفاضة بعد أن بات عبئاً عليها.

النقاش الداخلي في صفوف حركة فتح بين الاتجاهين الاثنين، بين الاتجاه الذي يقوده المسؤولون الأمنيون والمدنيون من أعضاء حركة فتح في مختلف مؤسسات السلطة الفلسطينية والذي يدعو إلى دمج عناصر كتائب شهداء الأقصى في الأجهزة الأمنية أو إحالتها على التقاعد باعتبارها استنفدت المطلوب منها وأصبحت عبئاً محرجاً للقيادة السياسية خاصة في مرحلة ما بعد العراق، والاتجاه الذي يضم القادة والناشطين الميدانيين الداعي إلى إبقاء الكتائب على فعلها وفاعليتها بغض النظر عما جرى من تطورات بعد رحيل الرئيس عرفات.

هذا النقاش سيتم حسمه على الأرجح بعد جولات الحوار التي يقودها مباشرة الرئيس محمود عباس مع القيادات الميدانية لحركة فتح ومع عموم الفصائل الفلسطينية خصوصاً في قطاع غزة، وعلى طريق التوصل الى هدنة جديدة متوازنة مع حكومة شارون تضمن الربط بين وقف أعمال المقاومة وبين وقف العدوان الإسرائيلي وعمليات الاغتيال وفك الحصار عن الأراضي الفلسطينية.

وفي هذا السياق من الحديث حول مصير الأجنحة العسكرية الفلسطينية، أظهرت النقاشات الحالية الجارية في الداخل الفلسطيني بشأن موضوع «الهدنة» براغماتية عالية بدأت تطل بنفسها ليس فقط في صفوف السلطة وحركة فتح التي تميزت بها تاريخياً بل عند الأطراف الموصوفة باعتبارها الأكثر تشدداً في الحالة الفلسطينية. خصوصاً في ضرورة اتباع المزيد من السياسات الوحدوية الفلسطينية العقلانية التي توحد ولا تفتت، تجمع ولا تقسم ولو على حساب الرؤية الخاصة لهذا الطرف أو ذاك، أو على حسابات المنطق التنظيمي الفئوي الضيق.

وعليه، فان تعاطي القوى الفلسطينية الايجابي مع حوارات الرئيس محمود عباس، يبرز ارتقاء الوعي السياسي، الذي يقوي بالضرورة المناعة الداخلية الفلسطينية ـ الفلسطينية ويفوت الفرصة على مشاريع الحروب الأهلية الداخلية كما يدعو شارون كل يوم.

والفلسطينيون من أقصى الرفضاويين إلى أقصى «المندلقين» ومن أقصى المقتنعين بالعمل الفدائي المقاوم إلى أقصى المقتنعين بالحل السياسي هم في أشد الحاجة إلى إبداء المرونة والبراغماتية في التعاطي مع العناوين المطروحة راهناً داخل فلسطين وعلى جبهة المفاوضات، وكل هذا قد ينتج هدنة وقد ينتج اللاهدنة، وهنا على البراغماتية العقلانية عند مختلف الأطراف الفلسطينية أن تبقي البيت الفلسطيني مصاناً ومحفوظاً من رياح التمزيق السامة.

وبالطبع فان القبول الفلسطيني بالهدنة على لسان أصحاب العمل المسلح والأجنحة الفدائية في الداخل الفلسطيني لا يعني بأن الأمور أصبحت سالكة على سكة القبول الإسرائيلي بمضمون الهدنة بما في ذلك ايقاف إسرائيل لأعمال الاغتيالات التي تمس كوادر ونشطاء الانتفاضة في الصفين السياسي والفدائي المقاوم، فمفتاح الهدنة بيد الدولة العبرية.

فنحن أمام عملية مديدة ولسنا أمام إجراءات على جانبي طرفي الصراع فقط مهما كانت حازمة أو فاعلة، وهي عملية متداخلة ومترابطة يتم فيها تبادل التأثر والتأثير على نطاق واسع، وبالتالي فلا الهدنة ستدوم ولا الاحتلال سيزول إلا في نهاية تلك العملية.

○ كاتب فلسطيني - دمشق

الإشكالية المطروحة:

إصلاح جامعة الدول العربية

□ هل لدينا الشجاعة الكافية لنسأل أنفسنا بكل صراحة : ما جدوى جامعة الدول العربية لا ترسم سياسات، ولا تنفذ قرارات ولا تحسم خلافات، ولا تضع استراتيجيات، ولا تتدخل لحل نزاعات وحتى حروب بين أعضائها؟ تواجه جامعة الدول العربية في بداية الألفية الثالثة تحديات كبيرة جدا، لأن هذه الألفية هي ألفية التكتلات الكبرى وألفية العولمة وألفية نظام القطب الواحد الذي لا يرحم. من جهة أخرى تواجه الدول العربية قاطبة وداخل حدودها تحديات كبيرة جدا أهمها الديمقراطية والحكم الرشيد وزمن المجتمع المدني وحقوق الإنسان والمشاركة السياسة ونفوذ الرأي العام.

بقلم/ د.محمد قيراط

الإشكالية المطروحة اليوم بخصوص إصلاح وإعادة هيكلة المنظمة العربية هي إشكالية «أن نكون أو لا نكون»، إشكالية أن نتأقلم ونتكيف مع الأوضاع الإقليمية والعالمية وإلا مصارحة البيت العربي والإعلان عن الفشل والخسارة والانهيار؛ لأن بالوضع التي هي عليه جامعة الدول العربية اليوم فيفضل ألا تكون أحسن، لأن انعدامها يكون أحسن من وجودها وهي تتفرج على فضائح في العراق وفي فلسطين وفي دارفور والقائمة قد تطول لتشمل معظم الدول العربية، مع الأسف الشديد.

ستون عاما مرت على إنشاء جامعة الدول العربية، ما هي الدروس وما هي العبر؟ وماذا حقق العرب من خلال هذا الجهاز؟ هذا الجهاز الذي سمي ببيت العرب لتكريس العمل العربي المشترك. ستة عقود من الزمن لم تقدم الجامعة الكثير من خلالها للشعب العربي.

فشل جامعة الدول العربية يعكس فشل العمل العربي المشترك وفشل الأنظمة العربية قاطبة في تحقيق التنمية المستدامة وفي تحسين ظروف معيشة المواطن العربي. فجامعة الدول العربية ما هي إلا انعكاس للأنظمة العربية ويجب أن نقر أنه من غير المنطقي أن تكون هذه المنظمة ديمقراطية وفعالة وقوية وناجحة وتتمتع بهياكل وأجهزة تعمل على تكريس الديمقراطية والبحث العلمي والدراسات الاستشرافية لتدعيم وتقوية العمل العربي المشترك.

وهناك من يرى أنه حان الوقت لإنهاء مهام المنظمة رسميا ما دام أن وجودها أو غيابها سيان، ويستدلون بالمنظمات العربية الإقليمية كاتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي اللذين وخلال أكثر من ربع قرن من الزمن لم يوفقان في وضع الأسس العملية والعلمية والاستراتيجية سواء اقتصاديا أو سياسيا للتعاون والتبادل والتكامل.

فلماذا الإبقاء والحفاظ على جامعة الدول العربية ما دامت هذه المنظمة من دون صلاحيات ولا مهام ولا مسؤوليات، وليس لها أي وزن يذكر سواء إقليميا أو قوميا أو دوليا. فلا تأثير لها سياسيا ولا عسكريا ولا اجتماعيا ولا إعلاميا ولا تربويا ولا علميا.

تحديات الألفية الثالثة

تصاعد الكلام في الفترة الأخيرة حول إصلاح جامعة الدول العربية وبدأ الكلام حول محكمة عربية وبرلمان عربي، ومجلس أمن عربي، وكان الكلام في السابق عن السوق العربية المشتركة، وغير ذلك كما دار الكلام حول تدوير منصب الأمين العام. وفي كل هذا وقبل أن يحدث الاتفاق على وضع جدول عمل لتنفيذ بعض هذه الأحلام قامت القيامة.

وبدأت التحفظات وبدأت الكوالس تشتغل و حتى الإعلام ومع الأسف الشديد بدأ يقوم بدور هدام بدلا من أن يقوم بتنوير الرأي العام والتشجيع على الإصلاح والتغيير لأنه من غير المنطقي أن العالم حول العرب يتبدل ويتغير وتبقى جامعة الدول العربية تدار وتُسيّر بميثاق تجاوزته الأحداث والأزمنة.

التغيير من الداخل

تكمن قوة جامعة الدول العربية في قوة الدول الأعضاء فيها، فإذا كانت معظم الدول العربية تعاني من غياب الديمقراطية ومن تغييب الفرد والرأي العام والمجتمع المدني وإعلام قوي وفعال يساهم في تنوير الرأي العام والكشف عن المستور، فهذا يعني أن آليات العمل الديمقراطي تنعدم على مستوى الدول وبذلك ستنعدم على مستوى جامعة الدول العربية وبذلك على مستوى العمل العربي المشترك.

فالموضوع هنا يتعلق بالدرجة الأولى بإصلاح البيت من الداخل وهذا يستدعي تغييرات جذرية على مستوى الأنظمة التعليمية، التجارة، الإدارة، مؤسسات البحث العلمي، الانفتاح على تكنولوجيا المعلومات والمعرفة.

استراتيجية عربية مشتركة

فالعمل المشترك بحاجة إلى استراتيجية وإلى رؤية واضحة وإلى جرأة وشجاعة في مواجهة التحديات. ما يلاحظ إلى حد الساعة على مستوى جامعة الدول العربية هو غياب هذه الاستراتيجية خاصة فيما يتعلق بالقضايا المهمة والمصيرية كالصراع العربي الإسرائيلي، التكامل الاقتصادي العربي والنزاعات العربية العربية خاصة ما يتعلق بالحدود.

هذه الاستراتيجية تأكد غيابها في العديد من النزاعات والصراعات التي اجتاحت عددا من الدول العربية حيث بقيت الجامعة تتفرج من بعيد ولم تستطع أن تقول كلمتها وتتدخل لتقديم الحلول. فإذا أخذنا المجال الإعلامي على سبيل المثال نلاحظ أن العالم العربي يتعرض إلى حملة إعلامية شرسة من الغرب في تشويه الإسلام والحضارة العربية وربط الإرهاب بالعرب والمسلمين، والإعلام العربي تائه في تفاهات الفضائيات والإعلام الاستهلاكي، التسطيحي، والتهميشي.

ونلاحظ غياب استراتيجية إعلامية عربية سواء على مستوى كل دولة على حدة أو على مستوى الوطن العربي ككل. وقد دار كلام كبير عن قناة عربية تبث باللغة الإنجليزية، ولكن هذه القناة لم تر النور إلى حد الساعة.

القوى الخارجية وتأثيراتها السلبية على المنظمة

داخل دول المنظمة نلاحظ تكتلات مع القوى الخارجية في معظمها ثنائية وفي الكثير من الأحيان متضاربة مع بعضها البعض ولا تصب في مصلحة البيت العربي على الإطلاق. فالتبادل التجاري على سبيل المثال بين الدول العربية لا يكاد يقارن بالتبادل التجاري بين الدول العربية وأميركا أو الدول العربية وأوروبا. وتحالف بعض الدول العربية مع أميركا بدون مقابل، ونفس الكلام يقال على بعض التحالفات الانفرادية مع قوى أخرى وعادة ما تكون على حساب البيت العربي.

فالدول العربية اليوم عاجزة على إنشاء شبكة سكك حديدية مشتركة ولا شبكة طرقات سيارة تربط العرب من الخليج إلى المحيط، ولا شبكة كهرباء ولا شبكة مياه ولا شبكة غاز. والعرب اليوم عجزوا حتى عن تنظيم بطولة الأمم العربية لكرة القدم.

وحتى الكثير من الدول العربية لا تتبادل فيما بينها خطوطا جوية. ومن هنا فإن جامعة الشعوب مغيبّة تماما، والعمل العربي المشترك نجده غائبا على مختلف المستويات سواء تعلق الأمر بالسياسة أو الاقتصاد أو التعليم أو الثقافة أو الرياضة...الخ. فبدون تكامل اقتصادي وبدون تبادل في مختلف المجالات بين الشعوب العربية من موريتانيا إلى سلطنة عمان فإن الكلام على العمل العربي المشترك والكلام على بيت العرب يعتبر ضربا من النفاق السياسي.

فالأنظمة العربية بحاجة إلى وقفة مع الذات لتحديد آليات التغيير والتأقلم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين. لا نستطيع أن نطالب بديمقراطية جامعة الدول العربية في ظل أنظمة عربية مستبدة لا تؤمن بالكثير مما يتعلق بالصحافة.

فالتغيير لا بد منه ويجب أن يأتي من الداخل وبإيمان عميق من صانع القرار. فمستقبل العرب يكمن في تحرير الفرد العربي وإعطائه إمكانات الخلق والإبداع حتى يساهم بطريقة إيجابية وفعالة في بناء نفسه ومجتمعه ووطنه وأمته.

- استاذ الإعلام والعلاقات العامة - جامعة الشارقة